الخصائص والاسس «المعرفية» لعلوم الانسان

بقلم : جان بياجيه

[فصل من الدراسة القيمة التي شارك بها جان بياجيه في المجلد المخصص للعلوم الإنسانية الذي اصدرته الأونيسكو].

- ١ -

تكوَّنت العلوم الاختبارية عموما بعد النظم الاستنباطية بكثير. لقد طوَّر اليونانيون الرياضيات والمنطق وتدرَّبوا على المسائل الفلكية، لكن بالرغم من التأملات الواعدة للقبل سقراطيين، ورغم ارخميدوس نفسه، كان لابدَّ من انتظار العصور الحديثة لتكوين علم فيزيائي اختباري بالضبط. واسباب تأخر الاختبار عن الاستنباط ثلاثة على الأقل، وتتعلّق كذلك مباشرة بمعرفية علوم الإنسان مع أن وضعها هو أيضًا أكثر تعقيدًا.

اول هذه الاسباب هو ان النزعة الطبيعية للفكر هي لاستبصار الواقع واستنباطه وليس لاختباره، لان الاختبار ليس كالاستنباط بناءً حراً او على الاقل عفوياً ومباشراً للذكاء، انما يستلزم خضوعه لمحرِّكات خارجية تتطلب عملاً تكييفياً اكبر بكثير («مكلفاً» اكثر، من الناحية السيكولوجية).

والسبب الثاني الذي يشكل امتداداً للسبب السابق. تفسيراً له في المقابل، هو أنه في الميدان الاستنباطي، تكون اكثر العمليات بدائية وأوليَّة، هي في نفس الوقت، أكثرها بساطة: جمع أو فصل. ترتيب العلاقات غير المتناسقة (= تنسيق) أو تنظيم التناسقات، إقامة الصلات المشتركة، الخ.. وبالعكس. في الحقول الإختبارية يكون المعطى المباشر ذا تعقيد كبير، والمشكلة الأولية هي دائما في فصل العوامل وسط هذه التشابكات: لقد كان لا بدّ من عبقرية غاليليه (Galilée) في الفيزياء للوصول الى حركات بسيطة قابلة للوضع في معادلات، في حين أن سقوط ورقة ما أو تحركات الغيوم، هي ذات تعقيد كبير من الناحية المثرية.

السبب الثالث. الذي يوضح تأخر الاختبار عن الاستنباط يعتبر ذا أهمية اكثر جوهريةً ايضاً: وهو أن ما يسمى «قراءة» التجربة، ليس ابداً قراءة بسيطة، انما يستلزم تأثيراً على الواقع، بما أن المطلوب هو فصل العوامل، وهو يقتضي اذن بنيوية منطقية أو رياضية. وبعبارات اخرى إن التوصُّل الى العمل الاختباري يستحيل بدون بنية رياضية - منطقية، ومن الطبيعي اذن، مع أننا ننسى ذلك باستمرار، أنه ينبغي امتلاك عدد معين من البنى الاستنباطية قبل التمكن من الاختبار وللتمكن من اجرائه.

هذه الاسباب الثلاثة مقبولة، بالأحرى، في ميدان علوم الانسان، وحتى مع تعزيز كبير معزوٍّ الى التعقيد المتزايد للمشكلات، وخاصة الى الطابع المباشر جدا - ظاهراً - للحدسيات الممكنة حول الحقائق الواجب أمر معرفتها، مما

يؤخّر الحاجة الى اختبار منهجي . وقد نتج عن ذلك اولاً ، أن النزعة الى الاستنباط والتأمل قد تغلّبت ، زمناً أطول ، على الضرورات الاختبارية ، وأن فصل العوامل قد كان ولا يزال اكثر صعوبة ، وأن البنى الرياضية – المنطقية ، الكمية أو الاحتمالية ، قد كانت أسهل بناءً (وهي لا تزال غير كافية) .

واذا كانت الفيزياء التجريبية قد عرفت عصوراً من التأخر عن الرياضيات ، فليس لعلوم الانسان اذن أن تستغرب التباطؤ الماضي في تكوّنها ، وتستطيع بثقة ان تعتبر وضعها الحالي كبداية متواضعة جداً بالنسبة للعمل الذي يبقى عليها انجازه ، وللآمال المشروعة .

لكنْ ، بالاضافة الى هذه العقبات المشتركة بين كل النظم الاختبارية ، تجد علوم الانسان نفسها أمام وضع ابستمولوجي (معرفي) ومشكلات منهجيَّة خاصة بها تقريباً ، وينبغي بحثها عن كثب : بما ان موضوعها هو الانسان في نشاطاته المتعددة الجوانب ، ربما أنها قد تكوَّنت من قبله في نشاطاته المعرفيَّة ، تجد العلوم الانسانية نفسها موضوعة في هذا الموقف الدقيق من حيث التعلق بالانسان **كذات وكموضوع** في آن معاً ، مما يثير ، وهذا مسلَّم به ، سلسلةَ مشكلاتٍ خاصةً وصعبة .

من جهة أخرى يجدر بنا البدء بالاشارة الى أن هذا الوضع ليس بجديد أصلاً ، وأننا نعثر على بعض الأشكال المشابهة له في علوم الطبيعة ، التي يمكن لحلولها في هذا الوضع أن تسهِّل احياناً حلّ مشكلاتنا . وبالطبع ، عندما تعالج الفيزياء أجساماً على مستوانا العادي في الملاحظة ، يمكننا ان نعتبر موضوعها مستقلاً نسبياً عن الذات . صحيح أن هذا الموضوع لا يعرف آنذاك الاّ بفضل الادراكات الحسيَّة التي تحتمل جانباً ذاتياً ، وبفضل حساباتٍ او بنيويةٍ مترية أو رياضية ، تتعلّق هي ايضاً بنشاطات الذات ، لكن يجدر التمييز رأساً بين الذات الفردية ، (المتمركزة حول اعضائها الحسيَّة أو حول السلوك الخاص ، أي «الأنا» او الذات الانوية مصدر الخداع أو التشويهات المحتملة ذات الطبيعة «الذاتية» ، بهذا المعنى الأولي للكلمة) ؛ وبين الذات غير المتمركزة التي تنسق نشاطاتها فيما بينها ومع نشاطات الغير ، والتي تقيس وتحسب وتستنتج بطريقة يمكن لكل انسان ان يتحقق منها ؛ والتي تكون نشاطاتها الابستمية (المعرفية) اذن مشتركة بين جميع الاشخاص حتى ولو استبدلناهم بآلات ألكترونية أو سبرانيَّة ، مجهَّزة اولاً بمنطق او بر ياضيَّات متقابلة مع تلك التي تعدُّها الادمغة البشرية . .

والحال أن تاريخ الفيزياء بكاملة هو تاريخ فكّ التمركز (أو التمحور) الذي خفَّض إلى أدنى حدّ ، التشويهاتِ العائدة الى الذات الأنوية لكي تجعلها خاضعة ، الى حد ، لقوانين الذات الابستمية (المعرفية) ؛ معنى القول أن الموضوعية قد أصبحت ممكنة وأن الموضوع قد جعل مستقلاً نسبياً عن الاشخاص .

لكن ، على المستويات العليا كتلك التي تدرسها نظرية النسبيَّة تكون الظاهرة المراقَبة هي التي توجِّه المراقب ، بحيث أن ما يذكره هو ، في الواقع متعلّق بوضعه الخاص ، دون ان يتمكن من الشك في ذلك طالما أنه لم يستسلم الى فكّ تمركزات جديدة . (بحيث أن نيوتن ايضا كان يعتبر القياسات المكانيَّة – الزمانية المأخوذة على مستوانا ، كقياسات عامة) . الحل مقدَّم إذن من عمليات فك التمركز ذات المستويات العليا ، أي بواسطة تنسيق التغيرات – المشتركة الملازمة لمعطيات مختلف المراقبين المحتملين .

من جهة أخرى وعلى مستوى الفيزياء المجهرية ، يعرف كل انسان أن عمل المختبر يغير الظاهرة المراقَبة (حالة معاكسة للحالة السابقة) ، بحيث ان «ما يراقب» هو في الواقع خليطٌ يجري فيه التغيير العائد الى الاعمال الاختبارية : وهنا الموضوعية ممكنة ايضاً بفضل عمليات فك التمركز التنسيقية التي تستنتج الثوابت من التغيرات الوظيفية القائمة .

الا ان وضع علوم الانسان هو ايضاً اكثر تعقيداً أن الشخص الذي يراقب أو يختبر على نفسه او على الآخرين يمكن ان يُغيِّر من الظاهرات المراقبة ، من جهة ، كما يمكن ان يكون مصدر التغييرات فيما يتعلق بسياق وبطبيعة هذه الظاهرات نفسها ، من جهة اخرى . وتبعاً لمثل هذه المواقف ، يولِّد كون الشخص ذاتًا وموضوعًا في آن معاً ، في حالة علوم الانسان ، عقباتٍ إضافيةً بالنسبة إلى علوم الطبيعة حيث تكون المسألة بالمقابل عامةً بما فيه الكفاية ، أي فصل الذات

عن الموضوع. وبعبارات أخرى، إن فكّ التمركز الذي هو ضروري للموضوعية، يكون أصعب بكثير في الحالة التي يكون فيها الموضوعُ مكوَّناً من أشخاص، وذلك لسببين منهجيين: السبب الأول هو أن الحدود بين الذات الأنوية والذات الأبستمية (المعرفية) هي قليلة الوضوح مما يجعل «أنا» المراقب مرتبطةً بالظاهرات التي ينبغي عليها مراقبتها من الخارج. والسبب الثاني هو أنه في النطاق نفسه الذي يكون المراقب فيه «مرتبطاً» ويمنح القيَم للأحداث التي تهمُّه. فيميل إلى الإعتقاد بمعرفتها حدسياً ويقلّ شعوره بالحاجة إلى تقنيات موضوعيَّة.

وعلينا أن نضيف أنه حتى ولو قدَّمت البيولوجيا سلسلة من المراحل الوسطى بين تصرفات الأجسام الأولية والتصرفات البشرية. فان هذه الاخيرة تقدم عدداً معيَّنا من الخصائص النوعية التي تتميَّز بتكوين الثقافات المشتركة وباستخدام الادوات الرمزية المميَّزة جداً (لأن «لغة» النحل ليست بعد سوى مجموعة من الاشارات الحسيَّة الحركيَّة). وينتج عن ذلك ان موضوع العلوم الانسانية، الذي هو ذاتٌ، يختلف جوهرياً عن الاجسام والقوى العمياء التي تكوِّن موضوع العلوم الفيزيائية، وحتى عن الموضوع-- الذات تدرسه البيولوجيا والإتولوجيا (علم الاخلاق والعادات). إنه يختلف عنها، وهذا امر طبيعي، بدرجة وعيه، المعزَّزة باستخدام الادوات الرمزية-- لكن هذه الاخيرة، تثير ايضاً عقبةً ابستمولوجية (معرفية) خاصة بعلوم الانسان:

بما ان وسائل الاتصال هذه تختلف غالباً من مجتمع انساني الى مجتمع آخر، اختلافاً كبيراً، فان شخص عالم النفس أو الاجتماع هو مرغم باستمرار على التحقق ممَّا اذا كان الفهم بالفعل «غنياً بما فيه الكفاية لكي يتوصَّل الى تجزئة البنى الرمزية للثقافات البعيدة عن ثقافته في الزمان والمكان. وهو مدفوع ايضاً الى التساؤل عمَّا اذا كانت «التلقيمات الاسترجاعية» التي تربط الادوات الرمزية والخصائص السيكو- فيزيولوجية للانسان لا تغيِّر هذه الاخيرة. والى اي حدّ، وتطرح نظمٌ جديدة كالالسنية العصبية مع أ. لوريا مثل هذه المسائل.

وباختصار، إن العقبة الابستمولوجية (المعرفية)، الرئيسية لعلوم الانسان الكامنة في كون هذا الاخير ذاتاً وموضوعاً في آن واحد، تمتد الى عقبة ثانية هي أن هذا الموضوع هو بدوره، شخصٌ واعٍ موهوب بالكلام وبرمزيَّات متعددة. مما يجعل الموضوعية وشروطها الأولية في فكّ التمركز الاكثر صعوبة والمحدود غالباً.

- ٢ -

لنبدأ بالسيكولوجيا. ان مختلف جوانب الموقف الدائري للذات والموضوع وصعوبات فكه التمركز تتلاقى، الى أقصى حد، في سياق الاستبطان وتفسّر مختلف الوسائل التي تمَّ اللجوء اليها بغية التغلب على هذه العقبات الجوهريَّة، سواء عن طريق تفاديها خوفاً من إهمال الاساس، أو عن طريق تناولها كمشكلات، ودراسة التشويهات العائدة الى التمركزات بصفة ظاهرات كاشفة فيما يتعلق بميكانيَّات الحياة الذهنية نفسها.

ففي الاستبطان بشكله الصرف، يكون الفرد نفسه سببَ المعرفة وموضوع معرفته الخاصة في آن واحد. وفي هذه الحالة، يكون الشخص آنذاك مغيَّراً من الموضوع المطلوب معرفته وذلك من زاويتين:

أولاً، يكون كذلك من خلال افتراضاته حول قيمة الاستبطان، بمعنى أن حياته الذهنية الخاصة تدفعه الى الاعتقاد بأنه يمتلك إحساسا صحيحاً بذاته، بينما يشغل الوعي، بالفعل، وظائف نفعيَّة اكثر مما هي ادراكيَّة او نزيهة. من الناحية الادراكيَّة، يكون الوعي مركزاً حول النتائج الخارجية للسلوك ولا يقدم معلومات كافية لا حول ميكانية هذا السلوك ولا عموماً حول الميكانيات الداخلية للحياة الذهنية؛ ومن الناحية العاطفية، تكون وظيفته الأساسية تكوين ورعاية بعض التقويمات المفيدة للتوازن الداخلي وليس لإفادتنا من قوانين هذا التوازن.

ثانياً، يُغيّر الشخص الذي يستبطن ذاته من الموضوع المطلوب علمه - لأن كل نشاطاته، بما فيه هذا الاستبطان، متأثر في درجات متفاوته بتاريخه السابق، الذي لا يعرفه: في الواقع، ان مذكّرة ماضيهِ هي من عمل مؤرّخ متحيز جداً.

ينسى بعض المصادر ويشوّه بعضها الآخر، تبعاً – من جديد – للتقويمات التي تحول باستمرار دون الموضوعيَّة التي يعزوها الشخص الى معرفته عن الماضي كما الى استبطانه الحالي.

من جهة أخرى، وبالتبادل، يغيِّر الاستبطانُ الظاهرة المراقبة وذلك على كل المستويات. نعلم مثلاً أنه في الاحساس بالأوقات، تبدو هذه الأخيرة أطول اذا سعى الشخص الى تقويمها اثناء جريانها بالذات، ودور الصور الذهنية في الفكر قد أفسح المجال أمام كل أنواع الاخطاء الاستبطانية قبل أن تُدرك صعوبة المشكلات من خلال مقارنة الاشخاص فيما بينهم. من الناحية العاطفية، يبدو بديهياً وأولياً أن استبطان المشاعر يغيّرها، سواء بفعل إضافة **بُعد ادراكي** اليها أم باخضاعها **للقيم** التي توجِّه، بلا علم الشخص الاستبطانَ نفسه.

واذا كان الروائيون والفلاسفة يستطيعون استخدام الاستبطان بنجاح، فذلك بالضبط لأن تحليلهم مترابطٌ مع بعض الرؤى للعالم حيث يلعب التقدير دوراً رئيسياً، لكن، إذا كانت المسألة هي البحث عن الميكانيات كما هي، فإن الاستبطان يكون بالتالي غير كافٍ سواء لأنه يغيِّر الظاهرات المطلوب أمر مراقبتها، أم لأنه منذ البداية مشوَّهٌ من قبلها

ولقد كانت العلاجات المباشرة على ثلاثة انواع (دون ان نتحدَّث الآن عن الطرائق العامة في تقنياتها المميَّزة). ويرتكز العلاج الأول على فك تمركز (أو تمحور) الاستبطان نفسه، عن طريق مقارنة الاشخاص فيما بينهم وحصر البحث في مشكلات محدَّدة جيداً: في هذه الحال، تشكل الاسئلة المطروحة على الشخص توجيهاً لهذا « الإستبطان المسبَّب » وتسمح بمقارنة منهجية. وقد أعطت الطريقة بعض النتائج الايجابية. مثلاً فيما يتعلق بالازدواجية بين طبيعة الحكم كفعل والصورة الذهنية -- لكنها قد وضَّحت بصفة خاصة حدود الاستبطان. ومن هنا كانت نزوة بينه (Binet) المكشوفة: «الفكر هو نشاط غير واعٍ للعقل».

واشتمل الحل الثاني على ابعاد الاستبطان ودراسة السلوك فقط. وهو حل مفيد جداً. لأنه قد فتح الطريق أمام سيكولوجيا للتصرفات اكثر غنى بكثير مما كنا ننتظر. لكن الكثير من المؤلفين قد وجدوا هذا الحل مقيَّداً جداً. وذلك للسببين المتكاملين التاليين: السبب الأول هو أننا – باستثناء اعتبار سكينر أنَّ الجسم «علبة مظلمة» نتولى فقط وصف مدخلاتها ومخرجاتها دون ان نسعى الى تفسير أي شيء – نلجأ ضمنياً باستمرار إلى معطيات استبطانية: «فالترقّب» الذي يشدّد تولمان بحق على دوره في كل تعلم، يشكّل عاملاً مبهماً اذا كنا لا نملك التجربة الاستبطانية عنه. والسبب الثاني هو أنه لا تكفي ازالة المشكلات للتوصل إلى حلّها والسيكولوجيا الجاهلة للشعور تتخلّى عن الاهتمام بعدد مهمّ من الاحداث التي لها فائدتها بكونها وقائع، طابعها «الذاتي» لا يمنع السلوكيين من استخدامها ضمنياً باستمرار، حتى ولو لم يبتغوا ملاحظتها في موضوعات دراستهم.

والحل الثالث هو، بالمقابل، ذو فائدة كبيرة بالنسبة للابستمولوجيا (المعرفية) العامة لعلوم الانسان: انه يقوم على تسجيل واقع كون الاستبطان مضللاً، لكنه يقوم على التساؤل عن السبب وعلى دراسة التشويهات الإدراكية للشعور، بما انها تشكل ظاهرات من بين ظاهرات أخرى وجديرة ايضاً بالاهتمام في النطاق الذي يمكن أن نأمل فيه باستنتاج القوانين والعوامل التفسيرية منها. ولنشر إلى أنه يوجد هنا، مع الفارق، منهج نسبي ممثل لمنهج الفيزيائي: عندما يكتشف هذا الأخير بأن قياساً زمنياً ما مأخوذاً وفق مقياسنا الحركي لا يمكن ان يعمَّم على قياسات اخرى، فهو لا يُهمله، بل بالعكس يضعه في نظام من التغيرات المشتركة، يكسبه معنىً محدوداً (ولا يكمن الخطأ إلاَّ في اعتباره معنًى عاماً)، ففي حالة الاستبطان. يكون الوضع بالطبع اكثر تعقيداً لأنه، إلى جانب الاخطاء المنهجية والعامة المعزوَّة الى الدرجات المتغيِّرة أو الى تقصيرات التنسيق غير المتمركز (مثلا عدم الشعور الا بنتيجة العمليات دون ادراكها بصفة سياق بنائي كما كانت حالة الفكر الرياضي لدى اليونانيين)، تضاف الاخطاءُ الفردية المعزوَّة إلى الابعاد الأنوية المتعددة. لكن هذه الاخيرة تخضع هي ايضاً لقوانين معينة ويبقى من المفيد لا بل من الضروري إبرازُ هذه القوانين.

في المجال العاطفي ، كان الفضل الكبير للتيارات التحليلية النفسية (حتى ولو لم يتابعها الكل في تفاصيل مذاهبها) في عدم جهل الشعور بل في السعي الى وضعه في نظام دينامي يتجاوزه ويفسر في آن واحد . التشويهات التي يشكّل هدفاً لها ، والنشاطات المحدودة انما الاساسية التي تميّزه (مثلا ، ان التنفيس -- تطهير النفس -- هو علاج للانحرافات المعزوّة إلى اللاّوعي واستدعاء للتنظيات الواعية) .

في المجال الادراكي ، قامت سيكولوجيا «التصرفات» ، بعكس سيكولوجيا السلوك وحده ، بردّ الشعور الى بعده الوظيفي مما يفسّر دوره التكييفي كما يفسّر تقصيراته واخطاءه . مثلاً ، ان كلاباريد (Claparede) قد سمّى «قانون الوعي» السياق الذي يتمحور الشعور بموجبه حول دوائر النشاط ، حيث يكون هناك عدم تكيّف حقيقي أو ممكن ويهمل الميكانيات العاملة من تلقاء نفسها دونما حاجة الى مراقبة : من هنا حقيقة كون الشعور يعود من السطح الخارجي باتجاه السياقات المركزية (الشعور بنتيجة العمليات يسبق الشعور بقدرتها البنائية) بدل أن يعتمد على العالم الداخلي ، كما يظن الإستبطان الساذج ، وينبثق من هنا باتجاه نابذ (مبعد عن المركز) . وتحلّل سيكولوجيا التصرف ايضًا خداع الزمن ، الذي يبقى غامضًا في الحدس (الشعور السبقي) البسيط بالفترة المعاشة ، عن طريق ردّ الشعور بالوقت إلى مجرى التنظيمات الحركية للتصرف الخ . . . وباختصار ، في عدة ميادين ، تجد الأعمال الشعورية المموهة في مظاهرها المشوّهة كما في فعاليتها ، تجد تفسيراً لها بمجرد ما يتحول التشويه إلى مشكلة بحد ذاتها ، وبمجرد ما توضع الأعمال المطلوب تفسيرها في بُعد غير محوري (أو متمركز) حيث ، كما سنرى ذلك تحت الرقم -- ٥ -- ، تنفصل ذاتُ عالم النفس عن الذات الإنسانية التي يدرسها كموضوع (يبقى أن نبحث كيف يتوصل إلى ذلك) .

-- ٣ --

يطرح علم الاجتماع كذلك مشكلةً ابستمولوجية (معرفية) أخطر من السيكولوجيا لأن موضوعه ليس فقط شخصاً فردياً خارجياً بالنسبة لشخص عالم النفس ، وإن كان مماثلاً له ، لكن موضوعه هو الـ «نحن» الجماعية التي يصعب كثيرا ادراكها بموضوعية لاسيّما وأن شخص عالم الاجتماع هو في عدادها ، مباشرة أو غير مباشرة (وفي هذه الحال بواسطة جماعات أخرى مشابهة أم منافسة) . في وضع كهذا ، يكون عالم الاجتماع نفسه مغيَّراً باستمرار عن موضوع بحثه ، وهوكذلك منذ ولادته بكونه نتاج تطور تربويّ واجتماعي مستمر . وذلك ليس اطلاقاً فكرة طوباويةً بما أننا نستطيع أن نذكر أمثلة دقيقة في هذا الصدد . وهكذا نعلم أن الملاحظات السياسية المتعددة ، التي ملأ بها باريتو مؤلفه الكبير «بحث في علم الاجتماع العام» والتي كان يعتبرها ببراءة كشواهد على موضوعيته العلمية ، هي ملاحظات معزوّة الى موقف مكتسبٍ كردّة فعل ضد أب ذي اعتقادات تقدميَّة : وتوجد هنا قرينة مزدوجة من التأثيرات الايديولوجية التي يصعب تحاشيها عندما نهتمُّ بعلم الاجتماع وبتعارض الأجيال بالمعنى الفرويدي وكذلك بالمعنى الخاص ببعض الأوساط الاجتماعية حيث يقوم النزاع حول الافكار بقدر ما يقوم على المشكلات العاطفية .

والعكس بالعكس ، فعالم الاجتماع يغيِّر الاحداثَ التي يراقبها . وذلك لا يعني أنه يستسلم كعالم النفس الى تجاربَ تضع الشخص في مواقفَ جديدةٍ بالنسبة اليه ، وتحول انطلاقاً من هذا الواقع سلوكه ، جزئياً -- لأننا لا نجرِّب على المجتمع بأكمله .

لكن ، وبالتحديد في النطاق الذي يبتغي فيه علم الاجتماع تناول كل المجتمع ولا يقتصر على تحليلات ميكرو-سوسيولوجية(*) للعلاقات الخاصة ، فان مشكلة كهذه (لم ان هذا يبقى صحيحاً بالنسبة للبحث الميكرو- سوسيولوجي بالذات) لا يمكن أن تلقى حلاً إلاّ بالنسبة الى مفاهيم ، نظرية او عملية ، ميتاسوسيولوجية أو قائمة حول الاحداث كما هي ، والتي تتضمَّن نوعاً من الفصل عن الواقع وتنطوي خاصة على

(*) الميكرو سوسيولوجيا : اجتماعية الفرق الصغيرة .

تركيب فعّال من جانب الباحث والحال أن هذه الاخيرةَ تفرض أيضاً على الاحداث نماذجَ ، مصمَّمة بتأثير منها او مستعارة من نُظم أخرى . لكنَّ **قدرتها** على التوضيع اي قدرتها على أقامة العلاقات المحتَمة لبيانات الحقيقة او بالعكس **امكاناتها** في التشويه أو الاختيار اللا إرادي ، هما متغيرتان للغاية . ولنذكّر من جهة أخرى ، وهذا التذكير يبيّن بأن المشكلة الابستمولوجية (المعرفية) لعلم الاجتماع هي أبعد من أن تكون بلا حلّ . وبأن التركيب الفعّال للواقع ملازمٌ لكلّ بحثٍ تجريبي . فيزيائي او بيولوجي واجتماعي ايضاً ، لأنه لا توجد قراءة للتجربة ، مهما كانت دقيقة ، بدون بنية رياضية– منطقية . وكلما كانت البنية غنيةً كلما كانت القراءة موضوعية ان الارتفاع البسيط للحرارة في المحرّ (ميزان الحرارة) يستلزم بالتالي . الى جانب تنقلات مستوى الزئبق في الانبوب ، التي هي مستقلةً عن الشخص (مع أنه قد اختار هذه الظاهرة كمؤشّر لوضع الجهاز) ، يستلزم نظاماً كاملاً من القياسات التي تُدخل الاصناف المنطقية والترتيب ، والعدد ، واختيار الوحدة الخ . لكنّ الإطار ، الذي يغني محتواه بالتالي مادته ، لا يشوهه بل بالعكس يسمح بابراز السياقات الموضوعيَّة المطلوب التوصل اليها . وذلك بفضل العلاقات الوظيفية المبنيَّة على هذا الشكل . فقط في حالة الكل الاجتماعي ، تكون المسألة اكثر تعقيدا لأنه لا يمكن إدراك هذا الكل ، كما ان انتقاء المتغيرات او المؤشّرات التي نختارها لتوضيحه وتحليله ، يتوقف اذنْ على النشاطات الفكرية لشخص عالم الاجتماع التي هي اكثر تعقيداً عما تكون عليه في حالة القياس الفيزيائي وبالتالي اكثر غموضاً فيما يتعلق بقدرتها على التوضيع (الاسقاط) او بإمكاناتها في التشويه وارتكاب الأخطاء .

في الواقع ان– النماذج الكبرى للتركيبات الممكنة للمجموع هي ثلاثة مع عدد كبير من الانواع الثانوية ، وذلك في كل الميادين . مما يبيّن فوراً عوامل الحكم اللاّشعوري والتمثّل المموضع او المشوّه للواقع ، التي تصرّح بأن مراقبة الاحداث من قبل عالم الاجتماع تؤدي دائماً إلى تغييرها ، سواء باغنائها دون تشويهها ، اي باستخدام أطر راسمه للعلاقات الموضوعية ببساطة وجاعلةٍ اياها قابلة للتمثّل تصورياً ، ام بجعلها تنحرف باتجاه رسوم بيانية مهملة للأساس او مشوَّهة له بطريقة منهجية تقريباً . وهذه النماذج الثلاثة هي التركيب الاضافي أو الذروي (يفهم المجتمع كمجموع من الافراد الذين يملكون سلفاً الخصائص المطلوب تفسيرها) والمجموع العلائقي (مجموعة من التفاعلات المغيِّرة للافراد منذ البدء والمفسِّر من جهة اخرى لتغيرات الكل) ونموذج الانبثاق (الكل كما يولِّد خصائص جديدة تفرض نفسها على الأفراد) . والحال انه حسب المثال النموذجي المختار ، والمختار (عمداً كما بلا تعمد) لأسباب نظرية عامة وليس فقط بموجب التربية الفردانية او الاستبدادية الخ .. المتلقاة تبعاً للفئة الاجتماعية ، من البديهي ان تصبح الوقائع المجمَّعة متغيِّرة منذ انتقائها وأثناء تركيبها ، من الاثبات حتى التفسير . لذلك حيث ينطلق تارد(Tarde) من المحاكاة ، يرى دركهايم (Durkheim) ضغطاً مثقِّفاً ، كما يرى باريتو (Pareto) التعبير عن غرائز وراثية . الخ .. وحيث يرى المثاليُّ تأثير «المذاهب» المنتشرةِ في الجماعة ، يلاحظ الماركسيُّ صراعاتٍ عميقة لا تشكّل المذاهب سوى الانعكاس الرمزيّ لها والتعويض الايديولوجي عنها الخ ..

لكن ، من المسلم به انه كما يثير الخداع الاستبطانيُّ مشكلةً فعلية لها اهميتها كالسيكولوجيا ، كذلك ان تغييرات عقلية العالم الاجتماعي من قبل المجتمع الذي ثقَّفه وتغييرات الواقع الاجتماعي من قبل عقلية العالم الاجتماعي الذي يسعى إلى بنائه ، تشكّل وقائعَ اجتماعيةً ، تثير اهتمام علم الاجتماع بالذات ، بحيث أنه قادرٌ على دراسة هذه الوقائع . واذا كانت المشكلةُ الابستمولوجية (المعرفية) كذلك اكثر تعقيداً في علم الاجتماع منها في علم النفس ، فليس هناك ما يتعذّر حلُّه ، وسوف نرى تحت الرقم (٥) بأية انواع من عمليات فك التمركز الفكرية يمكن ان تحلّ هذه المشكلة .

– ٤ –

وعلم الاقتصاد معرَّض لنفس العقبات . وللاقتناع بذلك . يكفي أن نسجل كم كان الاقتصاد الكلاسيكيُّ ، بالنسبة

للماركسية . انعكاساً لايديولوجيةٍ متّصلة بالطبقات الاجتماعية . وينتج عن ذلك انه . مهما كان القانون الاقتصادي واضحاً بالنسبة الى الوقائع المثبتة يمكننا دائما أن نتساءلَ عن درجة شمولية هذا القانون نظراً لتبعيته بالنسبة إلى بنية خاصة نسبياً يميل الإقتصادي إلى اعتبارها بنيةً عامةً إذا كان مثقفاً من قبلها . كما يفهمها من خلال نماذج غير محوريّة بشكلٍ كافٍ . وعندما يوضح فرناند برّوديل (Fernand Braudel) بأن المقصود هو «كل البنى وكل الأوضاع وليس فقط البنى والأوضاع المادية التحتية» . من «البنى والأوضاع الإجتماعية» حتى «الحضارة» . يظهر هكذا أنه إذا كانت المعطيات المترية والاحصائية أسهل جمعاً في الاقتصاد منها في علم الاجتماع . فان المشكلة الابستمولوجية (المعرفية) للقراءة الموضوعية للتجربة كما للتفسير تبقى على هذا القدر من التعقيد . فيما يتعلق بأساسها . في الاقتصاد كما في علم الاجتماع .

في المقابل . تقدم الإتنولوجيا الميزةَ الكبرى بتناول مجتمعات لا يشكّل المراقبُ جزءاً مكملاً لها . لكن المسألة تبقى في اثبات ما يدخله المراقب في هذه المجتمعات . أمام معطيات خارجية بالنسبة اليه . من أدوات تصوريّة لازمة لتركيبها . حتى ولو كنّا لا نعرف شيئاً عن الماضي الفاسي ولا عن العادات الفكرية لفرازر (Frazer) وليفي – برول (Levy-Brull) وليفي – شتروس (Levv Strauss) . فليس من المستحيل تماماً إعادة تشكيلها . عن طريق تفحّص ما يقولونه عن خرافات او عن اسلوب تفكير الاشخاص الذين يهتمّون بهم : فالمسألة تكمن حينئذ . في معرفة ما اذا كانت قوانين تداعي **الافكار المذكورة من قبل** الأول . والنسبية المنطقية للثاني . والبنيوية التي ينادي بها الثالث . هي أقرب الى فكر أولئك الاشخاص منها الى فكر هؤلاء المؤلفين . والحال اننا ندرك فوراً بانه اذا كانت البنيوية اكثر ملاءمة للوقائع من الموقفين الآخرين (دون ان يكون فيها . من جهة أخرى . أيُّ تناقض مع بنائية تحتفظ بالاساس من «القبل منطقية» التي يصفها ليفي – برول . شرط ألاّ نتحدث بعد عن تباين جذري او عن «عقليات» اجالية . فذلك ليس اطلاقاً لأنها تقتصر على نسخ معطيات المراقبة : بل بالعكس . لأنها تدمج الوقائعَ في أنظمةٍ رياضية – منطقية تتطابق مع الحدود دون ان تشوهها مع جعلها قابلةً للتمثّل بموجب طرائق تفسير عامة .

وتعرف الألسنية بأقلّ تغيير المراقب من الوقائع المراقبة لأن اللغوي في مهنته . مقارنٌ لا يخضع كل شيء الى لغته . ويهتم بالفروقات بمثل ما يهتم بالتشابهات بين اللغات التي يقابلها . لكن . هنا ايضاً . لا يعني شيئاً ان تكون النظرية نسخةً مطابقة للوقائع المطلوب تفسيرها . لأنه كلما تقدّمت التركيبية اللغوية كلما التزمت بطريقة النماذج المجرّدة التي تُغني الواقعَ بواسطة البنى الرياضية – المنطقية – اخيرا . ان الديمغرافيا هي المنظومة التي تطرح أقل من غيرها المشكلاتِ الخاصة بعلوم الانسان . من جهة العلاقات بين الذات والموضوع : بكونها تستند الى معطياتٍ أسهلَ تكميماً . فإنها تواجه القليل من هذه المواقف الدائرية أو الجدلية التي تشكّل الصعوبة . إنما أيضًا الغنى بعلوم الإنسان.

ويمكن ان تبدو هذه العقبات التي قدّمنا لمحةً مبسّطة عنها . عقباتٍ لا يمكن التغلّبُ عليها لكن . عندما نقارن منطلقاتِ السيكولوجيا العلمية . حيث أن هذه العقباتِ واضحةٌ وجسيمة بوجه خاص مع ما أصبح عليه هذا العلم في أوج ازدهاره الحالي . لا يمكن إلاّ وان نكون مطمئنّين . لكن . مع التساؤل عن الوسائل الخفيّة . التي توصّلنا بواسطتها ليس الى التغلب عليها كلياً انما على الاقل الى وضعها في نصابها الحقيقي .

– ٥ –

هذه الوسائل بسيطةٌ نسبياً . مبدئياً . لكنها بالاحرى معقدة عملياً بحيث أن التجريب كثيرُ الصعوبة . فالموقف الذي يكون فيه مسبِّبُ طريقة المعرفة مغيَّراً من الموضوع الذي يدرسه . مع تغييره إياه بالمقابل . يشكّل النموذجَ الأصليّ لتفاعل جدلي . والحال أن طرائق التقرُّب من مثل هذه التفاعلات تعدُّ باثنتين رئيسيتين . وهما بالتحديد هاتان الطريقتان اللتان تعوَّدنا على وصفهما ايضا بعبارات جدلية : فالمقصود من ناحية توضيح هذه التفاعلات تبعاً لتطورها بالذات . أي وضعها في منظور

تاريخي أو وراثي . كما أن المطلوب من ناحية أخرى . هو تحليل هذه التفاعلات في حدود فقد التوازنات واعادة ايجادها . أي بكلام آخر في حدود التنظيمات الذاتية وحلقات من التفاعلات السببيَّة .

في الميدان السيكولوجي ، مثلاً تكون الوسيلة الأنجح للفصل . في تفسير أو حتى في تحليل وصفي للوقائع قائم على السلوك أو على الشعور الراشدين ، هي في عرض تكوّن هذه التصرفات ابتداء من الطفولة .. وذلك لسببين : الأول هو أن دراسة **تكوّن نظام من الانعكاسات** تقدم وحدها التفسير السببيَّ لهذه الاخيرة . لأنه لا يمكن فهم بنيةٍ ما إلاّ اذا توصَّلنا إلى فهم كيفية تكوُّنها . وحتى عندما يتعلق الأمر بتنظيمات ديناميتها متزامنة . يبقى ايضاً ان نفهم كيف استطاعت أن تستقرّ . وهنا تصبح دراسة السلوك كذلك . دراسةً تفسيرية . السبب الثاني هو أنه في النطاق الذي يمكن أن يُشك بينة منسوبة الى فرد راشد ، بانتمائها الى المراقب اكثر منه إلى الاشخاص المراقبين . فان دراسة مراحل نموّه تقدِّم مجموعةً من المراجع الموضوعية التي يصعب اخضاعها ، حسب المراد ، لمقتضيات النظريات الذاتية : بتعبير آخر ، اذا كانت البنية المتَّهمة لا توجد الا في عقل **المنظِّر** . فليس من الممكن الكشف لدى الاشخاص عن مراحل سابقةٍ لآثار تكونه التدريجي . بينما اذا كان بالأمكان تعقّب هذا التكوّن خطوة خطوة فلا يبقى اي سبب للشك بالوجود الموضوعي لنتيجته النهائية .

والطريقة الثانية للتأكد بأن بنية يُفترض أنها مستخدمةٌ في فكر الشخص . تلعب فيه حقاً هذا الدور ولا تتعلق فقط بتمفهم(*) المراقب . هي طريقةٌ تقوم على دراسة تأثيرات هذه البنية في توازن سلوك أو فكر هذا الشخص . مثلا نعتقد أن بامكاننا ان نميِّز . في عقل الاطفال ما بين ٧ ـ ٨ سنوات . تركيباتٍ من التسلسلات أ < ب < ج ... مبنية بالتحسُّسات المتعاقبة . والحالة هذه . يصف المنطق هذه المتسلسلات كترتيب للعلاقات اللامتناسقة المترابطة والمتعديَّة : ويكفي حينئذ ان نمتحن ما اذا كان الاشخاص البارعون بالمتسلسلات يصبحون أيضاً قادرين على الاستنتاج بأن س < ز (دون رؤيتهما معاً) عندما تكون س < ي وي < ز (هاتان الحقيقتان هما وحدهما مكتشفتان من جانبهم) . والحال هي ان هذا ما نلاحظه بينما لم تكن هذه هي الحال اطلاقاً من قبل .

في الميادين الاجتماعية حيث قلّما يكون الاختبار ممكناً . تلعب الطريقةُ التاريخية أو الاجتماعية ـ الوراثية دوراً أساسياً لكي تقود المراقب إلى معرفة التيارات الاجتماعية التي يندفع هو نفسه فيها . ومن جهة الازمات أو النزاعات الحالية التي هو حكَمٌ وطرفٌ فيها في آن معاً . فإن التحليل المفصَّل لأشكال السببية الاجتماعية يسمح للمراقب بنوع من فكّ التمركز . هو في الواقع محدودٌ تقريباً باستمرارمبيناً له أن ما يميل الى اعتبارها كعلاقات سببية ذات اتجاه واحد . وبماذا تنشيء دائما علاقاتٍ دائرية بتأثيرات مرتدة وليس من الممكن في هذه الحال مواصلة هذا التحليل دون ان ننساق الى إثبات واقعي ؛ وكما في الحقل الإجتماعي كذلك في السلوك الفردي. هنالك على الأقل منهجان : منهج السلوك الحقيقي ومنهج الوعي غير المطابق دائماً لهذا السلوك. وبتعبير آخر ، منهج البنى الفرعيَّة التي يسهل على البحث السببي بلوغها . ومنهج النظم التصورية أو الأيديولوجية التي بواسطتها يؤيد الأفراد في المجتمع ويبرّرون لأنفسهم تصرفاتهم الإجتماعية . إنه بفضل مثل هذه الأبحاث وهذه التمييزات المشتركة بالفعل بين كل علماء الإجتماع . يلجأ هؤلاء إلى فك تمركز موضِع(**) مع أن هذه الأخيرة . إلى جانب تقديمها طريقة عامة للفصل بين مخططات المراقب والوقائع المراقبة . تظل دائماً ناقصة وعرضة لإعادة النظر . لأن هذه المخططات نفسها تبقى متأثِّرةً بأيديولوجية معيَّنة .

تقديمها طريقة عامة للفصل بين مخططات المراقب والوقائع المراقبة . تظل دائماً ناقصة وعرضة لإعادة النظر . لأن هذه

(*) التمفهم : تكوين المفاهيم انطلاقاً من شيءٍ ما .

(**) يؤدي الى خلق الموضوعية .

المخططات نفسها تبقى متأثّرةً بايديولوجية معيَّنة.

ويستنتج من ذلك بعض علماء الاجتماع بأن الموضوعية العلمية، بمعنى العلوم الطبيعية، تبقى صعبة المنال في علم الاجتماع وبأن التقدم المعرفي غير ممكن في هذا الميدان إلاّ بربط البحث بالتزام من المراقب وبتطبيق عملي محدَّد: لكن العزم نفسه على وعي هذا الأمر بمنهجية يشكل في هذا الصدد وسيلة تمييز بين الذات وموضوع البحث بما أن الموضوعية، حتى في الفيزياء، لا ترتكز على البقاء غريباً أو بعيدا عن الظاهرة، انما ترتكز على إحداثها بالتأثير على الموضوع، بما ان ما «تمكن مراقبته» ليس ابداً سوى نتيجةِ تفاعلٍ بين العمل الاختباري والواقع. ويبقى الفارق بالطبع، أن هذه الامور «الممكنة المراقبة» هي، في الفيزياء، أسهلُ قبولاًللقياس والتنظيم في بنىً رياضيةٍ منطقية بينما يظل العمل الاجتماعي اكثر شمولا. لكن، بتمييزنا في علم الاجتماع حينئذ، بين العلاقات القابلة للقياس وبين كل المنطقة التي يسميها البعض «ميتاسوسيولوجية» لأن التفكير النظري وحده يستطيع بلوغها، يمكننا أن نأمل بتوسيع تدريجي للحدود المتحركة دائماً بين هاتين المنطقتين.

ويعاني علم الاقتصاد من مشكلاتٍ مشابهة، لكن بما أن القياسات فيه هي أسهل منالاً. والنظرية الرياضية (الاقتصادية المثرية) اكثر تقدماً. فالمشكلة تقتصر حينئذ على **مشكلة مطابقة النماذج النظرية** مع المخططات التجريبية (بالمعنى الأوسع). مما يقودنا إلى المشكلات التي سنأتي مناقشتها.